

Distr.: Limited
17 May 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السابعة والعشرون
فيينا، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

مشروع التقرير

المقرر: جواد علي (باكستان)

إضافة

استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

- ١- نظرت اللجنة، أثناء جلساتها الثامنة المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة للنظر في هذا البند:
 - (أ) تقرير الأمين العام عن استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2018/9)؛
 - (ب) تقرير الأمين العام عن نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن العدالة التصالحية في المسائل الجنائية (E/CN.15/2018/13)؛
 - (ج) ورقة اجتماع بعنوان "مساهمة المكتب في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمدن الأكثر أمناً والمعدّة على نطاق منظومة الأمم المتحدة" (E/CN.15/2018/CRP.2)؛
 - (د) ورقة اجتماع عن نتائج الحلقة الدراسية عبر الإقليمية بشأن "الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية: ضمان النوعية والخدمات الشاملة والمساواة في الحصول على المساعدة"، التي عقدت في غوانغزو سيتي، الصين، يومي ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (E/CN.15/2018/CRP.4).



- ٢- وألقت رئيسة قسم العدالة في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلاكية.
- ٣- وتكلمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه ورئيسة محفل الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين،
- ٤- وتكلم أيضاً ممثلو جنوب أفريقيا وجمهورية كوريا والصين والولايات المتحدة وشيلي. وتكلم كذلك المراقبون عن فنلندا والكويت وكندا وتايلند والجزائر والنرويج.
- ٥- وتكلم أيضاً المرقب عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (نيابة عن الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال)، والمراقبتان عن المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمة المعنية بالأسر في آسيا والمحيط الهادئ.

المداولات

- ١- أبرز عدة متكلمين أهمية معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لكفالة تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ منها. وشددوا على الدور المحوري لأهداف التنمية المستدامة في تعزيز سيادة القانون وضمان اتسام نظم العدالة الجنائية بالإنصاف والإنسانية والفعالية. وأشار العديد من المتكلمين على وجه الخصوص إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وذكر عدد من المتكلمين التدابير المتخذة لترجمة مجموعات القواعد تلك ونشرها واستخدامها كأساس للبرامج التدريبية الموحدة في إطار نظم العدالة الجنائية في بلدانهم. وأكد بعض المتكلمين على الولاية الحصرية للجنة في تطوير وتحديث هذه المعايير والقواعد.
- ٢- وقدم بعض المتكلمين معلومات عن المبادرات الوطنية المتخذة من أجل تحسين أوضاع السجناء ومعالجة مسألة اكتظاظها، وضمان احترام الكرامة الإنسانية للسجناء وتعزيز إعادة إدماج المجرمين في المجتمع، وفقا لقواعد نيلسون مانديلا. وقدمت أيضاً معلومات عن المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز بدائل السجن، وتوفير سبل الحصول على المساعدة القانونية في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية.
- ٣- وأبرز عدد من المتكلمين قيمة تطبيق نهج العدالة التصالحية في معالجة احتياجات ضحايا الجرائم، وضمان مساءلة الجناة وتعزيز عملية إعادة إدماجهم في المجتمع. وذكرت أيضاً قيمة العدالة التصالحية في ضمان إمكانية وصول الأشخاص من الشعوب الأصلية إلى العدالة، جناة أكانوا أم ضحايا، وما تنطوي عليه من إمكانيات لحل مشكلة الإفراط في تمثيل الشعوب الأصلية في نظام العدالة الجنائية.
- ٤- وقدم عدد من المتكلمين معلومات عن المبادرات التي اتخذتها حكوماتهم من أجل منع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وأعربوا عن قلقهم تجاه تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة، وأبرزوا الدور الحاسم الذي يؤديه قطاع العدل في حماية حقوق الطفل.

٥- وشُدّد أيضاً على ضرورة زيادة الجهود المبذولة لإنهاء تفشي العنف ضد المرأة. وذكر المتكلمون أهمية إنشاء آليات وطنية لجمع البيانات عن العنف المرتكب ضد المرأة، ورصده والإبلاغ عنه، بما في ذلك قتل الإناث.

٦- وأعرب العديد من المتكلمين عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المكتب في توفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء فيما يخص تطبيق المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وأنشؤا على الأدوات والبرامج التي وضعت لهذا الغرض، ودعوا إلى تخصيص موارد كافية للمكتب من أجل دعم الإصلاحات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.